مستقبل التنمية الثقافية

«أبعـــاد إداريـــة»

بدر الدين أبوغازى

نشرت المجلة فى أعداد سابقة بعض المقالات حول موضوع السياسات الثقافية وتنـاولت أبعادا من مشكلات التخطيط والتنظيم والادارة فى مجال الثقافة وظهرت اجتهادات الفكر الادارى فى البحث والاستقصاء من أجـل استنباط أنماط جديدة فى ادارة المنشـآت الثقافية وتوفير مقومات كفاية الاداء للعمل الثقافى . ولقد راى السيد الكاتب انه قـد آن الاوان لهـذه المقالات ان تشرف على ختامها باطلالة على مستقبل التنمية الثقافية وأبعاد ادارية تتشكل على أفـق العمل الثقافى لخدمة اغراض التنمية .

أصبحت قضية التنمية الثقافية من القضايا الملحة التى تؤكد النظـرة المستقبلية أهميتها ، وضرورة تهيئة الأسباب لها .. ويصدر ذلك عن حقائق عدة تضع هذه القضية فى مكان الصدارة وتجعلها من شواغل رجال الادارة ورجال العمل الثقافى معـا .

أولى هذه الحقائق تصدر عن التطور العلمى والتكنولوجى السريع الذى سيضع انسان العصر أمام مشكلات ازاء اتساع وقت الفراغ، وانكماش سـاعات العمـل .. وتلك حقيقـة يبصرها المستقبليون ويرون أنه ما لم تشغل سـاعات الفـراغ باهتمامات ثقافية ، وبمتع فنية تتـاح للانسان ، فانه سيواجه أزمة وتمزقا .

بدر الدين أبو غازى
وزير السياحة الاسبق

سبق أن نشرنا له عدة بحوث كان آخرها « العلاقات الثقافية الدولية » نشر فى عدد يناير ١٩٧٣ ـــ العدد الثالث ـــ المجلد الخامس .

ومن هنا أصبح مطلب التنمية الثقافية مطلبا ملحا يقتضى مراجعة كل مرافق العمـل الثقافى لتوفق أوضاعها مع مقتضيات التطور ، ولتتزود بكل المقومات اللازمة لرسم برامج التنمية الثقافية وخططها طويلة المدى معا .

والحقيقة الثانية هى ان التربية تتجه غالبـا الى اعداد الانسان لصلاحيات العمل ، ولكنها قلما تتجه الى اعداده الاعداد الصالح لمنـاشط وقت الفـراغ .. ومن هنـا اصبح على أجهزة الثقافة أن تهيىء لهـذا الاعداد ، وان تتدارك تصورا لم تواجهه التربية .

والحقيقة الثالثة هى أن النظرة المحدودة التى جاءت نتـاج عصر التخصص أصبحت تتطلب صياغة الفرد والاهتمام ببنائه الداخلى من اجل توفير شمول الرؤية واتساع الأفق ، ومن أجل تزويد مواقع العمـل الادارى بالقيـادات التى اكتسبت الادراك المسـتنير ، وتطوير مواهب المنفذين عن طريق الدراسات الانسانية الحرة ، والاتصال الحميم بروائع الثقافة والفنون، وتلك قضـية من قضايا التطويـر الادارى فى عصرنا أصبحت من شواغل المفكرين بعـد أن وضحت أبعاد هذه الحقيقة وتأكدت .

أما الحقيقة الرابعة فهى أن الادارة لم تصبح عنصرا حاسما فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحدها،وانما أدخلت فى اعتبارها التنمية الثقافية، لأن التنمية لم تعد تشمل التغيير الاجتماعى والاقتصادى فحسب ، وانما تتضمن تحول المجتمع كله .

ومن هنا تأكد مدلول « التنمية الثقافية » ، وأصبح عملة اصطلاحية متداولة . وصدق فى شأنها ما كشف عنه تقويم نتائج التنمية بصفة عامة فى العقد السابع لهذا القرن الذى أطلقت عليه الجمعية العامة للامم المتحدة عقد «التنمية الأول » .

واذا كان هذا التقويم قد دل على أن الهوة كبيرة بين أهداف التنمية ونتائجها الفعلية ، فان تلك الدلالة واضحة تماما فى مجال التنمية الثقافية .

من أجل هذه الحقائق وغيرها أصبحت التنمية الثقافية مطلبا من مطالب العصر . على أن نجاح التنمية الثقافية رهن بتوافر مقومات ، وبمراعاة اعتبارات ، وباستخدام عناصر وأدوات تعين على تحقيق هذه التنمية .. ومن هنا ظهرت أبعاد ادارية فى مستقبل التنمية الثقافية .

ولعل الحاجة اليها فى الدول النامية لا تقل عن حاجة الدول المتقدمة بحكم ظروف مجموعة الدول النامية وحداثة عهدها بأجهزة العمل الثقافى ، وضرورة توفير مقومات الادارة العلمية لهذه الأجهزة .

وكما عنى برنامج الأمم المتحدة فى العقدين الماضيين ، وفى هذا العقد ، بمشكلات الادارة العامة والتنمية القومية ، فان اليونسكو أولى مشكلات التنمية الثقافية اهتماما خاصا ، وأدخل فى مجال هذا الاهتمام مشكلات الدول النامية وما يعترض مستقبل التنمية الثقافية فيها من معوقات ..

ومن أجل هذا أخذت المنظمة الدولية توجه بحوثها ومؤتمراتها نحو دول آسيا حيث يعقد مؤتمر تسبقه حلقات دراسية واجتماعات خبراء فى سنة ١٩٧٣ ونحو دول أفريقيا التى سيتركز حولها البحث والاهتمام فى سنة ١٩٧٤ .

ومن القضايا التى يدور حولها البحث فى مشكلات التنمية الثقافية ما يتناول اقتصاديات التنمية ، والادارة العامة لأجهزة الثقافة،واعداد وتدريب الأفراد ، ثم مدخل ونظرة جديدة الى الاحصائيات الثقافية كعنصر مؤثر فى وضع برامج العمل الثقافى والتخطيط للتنمية الثقافية .

اقتصاديات التنمية الثقافية :

يحتل الجانب الاقتصادى فى التنمية الثقافية جانبا هاما ، وتتأكد أهميته من اعتبارات عدة أهمها : أن نسبة ما يخصص للثقافة من الدخل القومى ، وكذلك من مجموع الانفاق العام مازالت دون المعدل فى الدول الكبرى المتقدمة وفى الدول النامية على السواء . ويبدو أن مسئوليات الدولة فى المجتمع الحديث مازالت تعوق الارتفاع بمعدل الانفاق الاستثمارى ، والانفاق الجارى فى مجال الثقافة فى حين أن أهداف العمل الثقافى تتجاوز الامكانات المادية .

ومن هنا تركز البحث فى التخطيط للتنمية حول استنباط أكثر الوسائل وفاء بالغرض،واقتصادا فى النفقات عن طريق الاستفادة من المنشآت القائمة لأغراض اخرى باستخدامها ايضا لأغراض التنمية الثقافية . وترشيد الانفاق فى مجال العمل الثقافى . والبحث عن موارد جديدة لتمويل الخدمات الثقافية فى الدول النامية .

ويجرى الآن على الصعيد الدولى دراسة فكرة انشاء صندوق دولى لتمويل المشروعات الثقافية عن طريق المنح والقروض ، الى جانب التجارب التى أجريت بانشاء صناديق قومية للتمويل الثقافى تعتمد على التمويل من خارج الميزانية ، وذلك للمواءمة بين احتياجات التنمية الثقافية ، وقصور ميزانية الدولة عن تمويل هذه الاحتياجات .

ومن العناصر المؤثرة فى مجال التنمية الثقافية: وضع سياسة ثابتة لتوفير برامج الصيانة ،

والاحلال والتجديد ، ضمانا لاستمرار ، وقدرة المنشآت الثقافية على القيام بوظيفتها دون أن تواجه بسبب نقص معدات الاحلال واهمال الصيانة بضرورات التغيير الشامل مع ماتقتضيه من نفقات باهظة يمكن توفيرها لو روعى استمرار الصيانة والاصلاح فى البرامج السنوية للعمل الثقافى .

وثمة عامل مؤثر فى اقتصاديات التنمية الثقافية هو عامل الاسراف فى تنفيذ المشروعات ، واقامة مرافق العمل الثقافى ، دون مراعاة للامكانات المالية وللاحتياجات الحقيقية التى تتطلبها برامج التنمية .

ولعل الافتقار الى التنسيق بين المرافق العاملة داخلها المجال الثقافى وبينها ، وبين مرافق الدولة الأخرى أيضا من العوامل المؤدية الى اختلال اقتصاديات التنمية الثقافية لعدم استخدام الأجهزة المتاحة الاستخدام الأمثل ، وتكرار وازدواج الانفاق ، دون الافادة الكاملة من الطاقات المتوافرة التى يمكن توجيهها لخدمة أغراض متعددة .

والى جانب اقتصاديات المرافق والتجهيزات ، فان هناك جانبا آخر يتصل باقتصاديات الطاقة البشرية .. وقد أخذ يسود فى بعض الدول اتجاه عام نحو التوسع فى خدمات المتطوعين للعمل الثقافى للسير بحركة التنمية ، مع التخفف من بند الأجور ، وهو يشكل عبئا ملحوظا على التنمية الثقافية .

ويعمل اليونسكو الآن على تعميم دورات تدريبية لاعداد الشباب للخدمات العامة فى مجالات العمل الثقافى ، ولمواجهة فراغ يتطلب نفقات كبيرة لو استمر الاعتماد على الموظفين الرسميين فى كل المجالات .

الادارة العامة ومستقبل التنمية الثقافية :

تواجه الادارة العامة فى العقد الثامن تغيرا بمعدل سريع التزايد فى ظل عصر تميز بالتعقيد والاضطراب .. والحاجة الى التنمية الثقافية فى هذا العصر تتطلب من الادارة العامة — وعلى الأخص فى الدول النامية — أن توثق أوضاعها مع مقتضيات التطور وأن توفر لأجهزة العمل الثقافى القدرة على التأثير فى مجريات التغيير والاستجابة الايجابية لها .. وهذا يتطلب اهتماما خاصا بتنظيم منشآت الثقافة ، بحيث تكون قادرة على احداث التغيير ، والاستجابة لاحتياجات المجتمع الحقيقية ، وتوفير الأسباب لعلاقة ديناميكية بين التنظيمات والبيئة المحيطة بها .

واذا كان موضوع « الادارة الثقافية » قد أصبح شاغلا من شواغل الفكر الادارى ، والمنظمات العالمية ، واتجه الاهتمام فى هذا المجال الى تزويد مجموعات الدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بأنماط من التنظيم وأساليب من الادارة تحقق لأجهزتها الثقافية فاعلية العمل ، وتدفع بحركة التنمية الثقافية ، فان مناط نجاح التنظيم والادارة يتوقف على اختيار النموذج الملائم ، لأن من هذه الأنماط ما صيغ على تجربة الدول المتقدمة أو على نموذج لدولة نامية ، فى حين أن سمات كل بيئة وظروفها الواقعية والعوامل المختلفة التى أسهمت فى تشكيل المجتمع ، كل ذلك من العناصر التى تحدث أثرها فى صياغة أكثر التنظيمات والأساليب ملاءمة لظروف كل دولة .. ولتنظيمات الادارة الثقافية من الحساسية والاتصال القريب من المجتمع ما يتطلب صياغتها على نحو يتفق والاحتياجات العامة ، ويلائم الظروف والعوامل البيئية .. بل ان نجاح الادارة العامة فى هذا المجال يتطلب مشاركة الشعب فى عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الثقافية وادارة الأنشطة التى تعنيه بصفة خاصة .. ذلك أن التحول من بيروقراطية الادارة الى ديموقراطية الادارة مرغوب ومطلوب فى مجال ادارة العمل الثقافى ، باعتباره وسيلة لرفع الفاعلية الادارية .

ومن الآمال الطموحة فى مستقبل التنمية الثقافية الافادة من التقدم العلمى ومبتكرات التكنولوجيا فى تطوير أساليب الادارة باستخدام

مداخل جديدة فى التنمية أهمها مدخل التخطيط والبرمجة والموازنة من أجل تنسيق الجهود والتوصل الى الأهداف والتقارب بين التخطيط والتنفيذ ، مع الافادة من وسائط الاتصالات الجديدة فى الأغراض الادارية المتعلقة بالتنمية الثقافية ، وتكنولوجيا المعلومات كأداة هامة فى توفير البيانات اللازمة للبرامج .

اعداد وتدريب الأفراد الثقافيين :

مستقبل التنمية الثقافية رهن أيضا باعداد وتدريب أفراد العمل الثقافى على أنماط من القيادة والسلوك تتطلب مواصفات خاصة بحكم طبيعة العمل الموكول اليهم ، وعلى نوعيات من التدريب الخاص يوفر لهم قدرة الاتصال بالجماهير ، والتأثير فيها ، فضلا عن أن التقدم العلمى السريع والمبتكرات التكنولوجية تفرض أنماطا من التدريب الفنى لتوفير النوعيات المختلفة من المتخصصين فى المحاور التى تتركز حولها التنمية الثقافية ، بدءا من اعداد الفنيين لصيانة وترميم الآثار ، واعداد أمناء المتاحف ، والتدريب على استخدام الأجهزة السمعية والبصرية فى نشر الثقافة المتحفية ، واعداد أمناء المكتبات والتوثيق وفق الأساليب الحديثة وبمراعاة ما أضافته مبتكرات التكنولوجيا واستخدامات الحاسب الالكترونى فى هذا المجال .. وكذلك اعداد الموجهين الثقافيين ، ومهمتهم جليلة الخطر فى الربط بين الخدمات الثقافية والجمهور .

وفضلا عما تقدم ، فان اعداد الاحصائيات الثقافية والحسابات القومية الثقافية وغيرها أصبحت تتطلب أفرادا مدربين تدريبا عاليا على تقنيات الادارة الحديثة وعلى أساليب موازنة البرامج ، ونظم المعلومات ، وبحوث العمليات ونظم البيانات .

واذا كانت هذه المطالب آمالا طموحة فى مجال اعداد وتدريب الأفراد ، فان المتغيرات السريعة فى هذا العصر ونجاح خطط التنمية الثقافية أصبح متطلبا لها فى المستقبل القريب .

مدخل جديد ـ الاحصائيات الثقافية :

هذا مدخل جديد ركز عليه اليونسكو اهتماما خاصا لأهميته فى مستقبل التنمية الثقافية ، ولأن ظاهرة مشاركة الحكومات أو تدخلها لمساندة ودعم وتشجيع الأنشطة الثقافية ، والحفاظ على التراث الثقافى أصبح يتطلب مادة احصائية لتقدير موارد العمل الثقافى وأهدافه، وتشكيل السياسة الثقافية ، ووضع برامجها وخططها وتقويمها .

واذا كان الاحصاء الثقافى ما زال من تطلعات المستقبل ، فان اليونسكو قد مهد له الطريق باحصائياته الدولية فى مجال بعض الأنشطة الثقافية .

كما أن حلقات اقليمية أربعا خصصت للاحصاء الثقافى . أولاها للدول العربية سنة ١٩٦٨ ، والثانية لأمريكا اللاتينية سنة ١٩٧٠ ، وثالثتها للدول الأفريقية سنة ١٩٧٢ . أما الرابعة والأخيرة ففى فبراير ١٩٧٣ للدول الآسيوية .

ولعل اليونسكو حين ركز على هذه المجموعات الاقليمية انما أراد أن يعد الدول النامية للاخذ بهذا المدخل الجديد ، كدعامة هامة فى مستقبل التنمية الثقافية .

ولأهمية موضوع الاحصاء الثقافى وحداثته كان الأمر يتطلب التركيز عليه من واقع الدراسات الأخيرة التى أعدها اليونسكو لاجتماع دول آسيا، وقد جاءت جامعة للتجارب والخبرات السابقة من واقع تطور الاحصاء الثقافى .

ولقد جاءت هذه الدراسات أشبه بدليل عمل فى مجال اعداد الاحصائيات الثقافية .

واذا كان العمل الاحصائى يتطلب وضوحا فى الاحتياجات والأهداف ، ووضوحا فى المفاهيم ، فان خطوة أساسية على طريق الاحصائيات الثقافية تتطلب تحديدا لمدلول اصطلاحات سائدة مثل التراث الثقافى ، والنشاط الثقافى، والسياسة الثقافية . ولعل ذلك يبرز الحاجة الى قاموس للمصطلحات الثقافية لخدمة احصائيات الثقافة فى المستقبل .

والى أن يتم وضع هذا القاموس ، يمكن للاغراض الاحصائية التركيز على المصطلحات اللازمة لتجميع وتحليل الاحصائيات .

كذلك فان مشكلات التنمية الثقافية تختلف من بلد الى آخر ، ولذلك فان الأمر يتطلب التوصل الى تعريفات احصائية مشتركة للتوصل الى نتائج تتيح القياس والمقارنة الدولية .

على أن الاحصاء الثقافى فى مصادره وطرائقه لا يبدأ من فراغ ، وانما يعتمد أولا على التقارير والوثائق التى تتداول فى مجال الادارة الحكومية وغيرها ، ويمكن ان تشكل مصدرا من مصادر الاحصائيات الثقافية .

وهو يمكن أن يعتمد أيضا على مصادر تجميع البيانات التى تتوافر لدى بعض الأجهزة استنادا الى تشريعات أو تنظيمات قائمة ، ومن ذلك الاستفادة من قوانين الايداع فى حصر الكتب والدوريات الصادرة مع امكانية استكمال هذا البيان باحصاء مكمل لأغراض التنمية الثقافية يكلف المودعون باستيفائه .. وبذلك يمكن تطويع حصيلة البيانات المتجمعة من خلال العمليات الجارية لخدمة أغراض الاحصاء الثقافى ، دون تحمل نفقات خاصة لاجراء هذا الاحصاء .

وعلى هذا النهج يمكن الاستفادة من جهات الرقابة على المصنفات الفنية فى اعداد احصائيات عن الأفلام السينمائية والمسرحيات .. ومن بيانات التذاكر المبيعة فى تحديد عدد رواد السينما والمسرح ..

على أنه اذا لم تكن البيانات المتوافرة لدى جهات حكومية كافية فى اعداد الاحصائيات، فان استكمالها بالاستقصاءات الخاصة الواضحة يعين على تلقى اجابات محددة .

على أن الاستقصاء ، كدعامة لخدمة الأغراض الاحصائية ، يتطلب دقة فى صياغته واجراء اختبارات لمحتواه قبل وضعه فى شكل نهائى ، ويتطلب بعد ذلك التجاوز عن معامل الخطأ فى الاحصائيات نظرا لما يقتضيه الضبط الكامل لها على صعوبته من ارتفاع فى التكلفة .

وقد تنوعت الاحصائيات الثقافية من عناصر لتجميع بيانات تعين المخططين وصانعى السياسات الثقافية ، الى احصائيات لتحديد رأس المال الثقافى ، متمثلا فى تقييم الممتلكات الثقافية ، كالمتاحف والمسارح ودور السينما والمطابع وغيرها .

كما ظهرت حاجة التنمية الثقافية الى احصائيات عن الانتاج الثقافى من الكتب والأفلام والحفلات الموسيقية والأعمال الفنية الأخرى والمسرحيات .

والى جانب هذه الأنواع نوع آخر يتصل باحصاء أفراد العمل الثقافى ، واحصاء مستهلكى الثقافة وجمهورها ، وهذا النوع يتطلب تصنيفا وتقسيمات فرعية لاعانة المسئولين على استظهار الصورة ، واعانة المخططين على التخطيط. ومن هذه التقسيمات التى تخدم اغراض برامج التنمية : تقسيم السكان حسب العمر والجنس والدخل والأمية أو التعليم ، وكذلك حسب البيئة داخل نطاق الوطن الواحد .

ومن الاحصائيات التى أولاها اليونسكو اهتماما : احصائيات عن استخدام ساعات اليوم لدى الأفراد للوقوف على واقعهم الثقافى .

وقد اصطلح على تسمية هذه الاحصائيات باحصائيات « ميزانية الوقت » Time budget على غرار احصائيات ميزانيات الأسرة Family budget .. بل انها تعتمد على بيانات ميزانية الأسرة فى جوانب ، وان اختلفت عنها فى جوانب أخرى ، حيث تتناول قياس عناصر الوقت لتحديد ما يخص الثقافة منه ، فى حين تعنى ميزانية الأسرة بالدرجة الأولى بالدخل المادى ، والانفاق المادى ، وتوزيعه على الحاجات المختلفة .

على أن اعداد مثل هذا النوع من الاحصائيات يتطلب دراسات اختبارية وتجارب لاستقصاءات تراعى عوامل عدة ، أهمها التفرقة بين وقت التعطل ووقت الفراغ الحقيقى ، بين انفاق الوقت ثقافيا تبعا لنوعية المواطنين وبيئاتهم

ومستواهم من التعليم ، وبين انفاقه فى أغراض أخرى قد تشتبه بالثقافة ، ولكنها لا تدخل ضمن عناصرها التى يجب تحديدها مقدما لأغراض الاحصائيات الثقافية .

وقد أجرت اليابان تجربة رائدة فى تجميع هذا النوع من الاحصاء لخدمة البرمجة والتخطيط ، وراعت فى استقصائها تقسيم التجمعات السكانية الى بيئات تجمع المدن الكبرى ، وأخرى للمدن المتوسطة ، وثالثة للمجتمع الريفى .

وقد دل هذا الاحصاء على أن معدل وقت الفراغ الأسبوعى ينفق منه حوالى تسع ساعات على الثقافة ، وحوالى ثلاث عشرة ساعة على التربية الرياضية، وتسع ساعات وثمان وعشرون دقيقة على النشاط الاجتماعى ، وأن نصيب المرأة من النشاط الثقافى يعادل نصيب الرجل فى حين يقل اهتمامها بالنشاط الرياضى ويزيد فى النشاط الاجتماعى .

ومثل هذا النوع من الاحصاء يصلح مرشدا لواضعى البرامج . كما أنه يعين على استخلاص مؤشرات يستعان بها فى الاصلاح فى مجال الثقافة وفى تنويع وتوزيع الخدمات الثقافية .

وحقيقة الأمر فان شاغلا آخر من شواغل اليونسكو يتمثل فى استخلاص مؤشرات ثقافية من الاحصائيات المجمعة على أن ظاهرة تخلف هذه المؤشرات بالقياس الى المؤشرات الاقتصادية دعا الى التركيز على استقصاء أسباب هذه الظاهرة وعلاجها فى مؤتمر عقد بهلسنكى سنة ١٩٧٢ .

وقد انتهى هذا المؤتمر الى اقتراح مجموعة من المؤشرات لوضع تصور كامل لواقع المجتمع الثقافى .

على أن الحاجة الى دخول الدول النامية عصر الاحصاء الثقافى يقتضى التوصية ببدايات مرحلية تتمثل فى الاعتماد على احصائيات العينات .

* البدء بالاحصائيات المجمعة لدى الأجهزة الادارية .

* عدم اشتغال الجهاز الاحصائى فى المرحلة الأولى باحصائيات ليست لها أهمية عملية . واذا ما توافرت مثل هذه الاحصائيات فى المرحلة الأولى أمكن الانتقال الى مرحلة ثانية تكون فيها البيانات أكثر وفاء بالغرض على ضوء تحديد أهداف العمل الثقافى ، ثم يتدرج الانتقال الى اعداد الحسابات الثقافية الى جانب الحسابات الاقتصادية .

ومن هذا كله يمكن اعداد برامج العمل الثقافى ، ودفع حركة التنمية الثقافية نحو تخطيط قائم على تعرف واضح للاتجاهات والثوابت والمتغيرات ، وعلى الربط بين خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخطة التنمية الثقافية، مع بقاء التخطيط الثقافى متسما بمرونته متميزا بنطاق تأثيره . ففى هذا النوع من التخطيط للتنمية الثقافية عناصر تخضع لسلطانه ، وعناصر أخرى تخرج عن نطاق نفوذه .. سيتيح التخطيط الثقافى انتشار الخدمات الثقافية وديموقراطية الخدمة وعدالة توزيعها ، ويمكن أن يتيح أيضا الحفاظ على التراث الثقافى ، ودعم منشآت العمل الثقافى ، واتاحة المجال والأسباب للابداع الثقافى والفنى ، وتهيئة المناخ الملائم لازدهار الفنون والآداب .. ولكن يظل مستعصيا على التخطيط أن يضمن انتاج مستوى معين من الشعر أو الفنون .. ذلك أمر منوط بالانسان المبدع يستعصى على التخطيط .

وهنا مجال لاختلاف التخطيط الاقتصادى عن التخطيط الثقافى . كما أن الطرق المؤدية للتنمية فى المجالين تختلف كما يختلف استخدام الوسائل وأساليب العمل وأدوات التكنولوجيا الحديثة فى المجالين .

وبهذا تظل التنمية الثقافية متميزة بخصائصها، وان كان مستقبلها محفوفا بأبعاد ادارية خاضعا لقدر مشترك من متطلبات التنمية القومية فى هذا العصر ، وما ينبغى لها من قدرة على التنظيم والتنسيق والتنفيذ للافادة من قوى التقدم وملاحقة المتغيرات .